القنيطرة «تجرب» زراعة التبغ

| القنيطرة - الوطن

تجربة جديدة تقوم بها زراعة القنيطرة بالتعاون مع المؤسسة العامة للتبغ ممثلة بفرع المنطقة الجنوبية قسم الزراعة لتبيان مدى نجاح زراعة التبغ (نوع البرلي)، وتم الترخيص لسبعة مزارعين للقيام بالتجربة الحقلية.

و ذكر مدير زراعة القنيطرة المهندس شامان الجمعة أنه تم الاتفاق مع ممثلين عن مؤسسة التبغ لتقوم المؤسسة بتقديم البذار مجانا مع مادة الخيش اللازمة والأسمدة والأدوية الزراعية (الفطرية والحشرية) للمزارعين بعد أخذ موافقة الجهات المختصة والمصرف الزراعي التعاوني بقطنا وعلى نفقة المزارعين والدفع نقدا، لافتا إلى قيام المؤسسة العامة للتبغ بالإشراف الكامل على كل مراحل الزراعة بدءا من زراعة البذار وحتى جني المحصول بعد تعهد المزارعين بتقديم الأرض وتجهيزاتها وكل أعمال الخدمة المختلفة من قبلهم لمحصولهم وتعهدهم بالالتزام بتعليمات المؤسسة العامة للتبغ من جهة توريد الإنتاج للمؤسسة حصراً.

وأشار مدير زراعة القنيطرة إلى أن المحافظة ستقدم مادة المازوت للمزارعين ووفق المساحات والتراخيص على أن تحدد الكمية من المؤسسة العامة للتبغ، مشيراً إلى أنه قام بإبلاغ ممثلي المؤسسة العامة للتبغ حول طبيعة التربة والمناخ في محافظة القنيطرة وعدم ملاءمتها لزراعة التبغ ولكن ممثلي المؤسسة أشاروا إلى زراعة التبغ بالقنيطرة ستكون تجربة قابلة للنجاح والفشل ولا يوجد أي مانع من تنفيذ هذه التجربة وجميع التراخيص الممنوحة للمزارعين تتم بصفة تجارب حقلية.

ولفت الجمعة إلى منح سبعة مزارعين تراخيص مؤقتة لزراعة التبغ أربعة في خان أرنبة والمساحة المحددة ٥٥ دونماً واثنان بمنطقة الكوم والمساحة المحددة عشرة دونمات وفي السلوقية خمسة دونمات وفي نبع الفوار خمسة دونمات وبذلك فإن مجموع المساحة التي ستزرع بالتبغ البرلي ٧٥ دونماً.

رئيس اتحاد عمال السويداء: السكن العمالي سيذهب للتجار

| السويداء- عبير صيموعة

أشار رئيس اتحاد العمال في السويداء جمال الحجلي إلى أن التأخير في تنفيذ السكن العمالي فرض حقيقة أن مساكن السكن العمالي لم تعد للعمال خاصة ضمن الظروف الحالية موضحاً أنه جرى الاكتتاب على السكن عام ٢٠١٠ مع تقديم الوعود للعمال بأن يتم تسليم المشروع خلال ٧ سنوات إلا أنه وبعد انقضاء ٧ سنوات بقي المشروع غير واضح المعالم ولم يعد يلبي الطموح، مؤكداً بأنه غير متفائل بأن مشروع السكن العمالي سيقدم خدمة للعمال لأن العمال الحقيقيين والذين جرى تأسيس السكن لأجلهم غير قادرين على دفع الأقساط الشهرية بعد أن اختلفت الأسعار بشكل مخيف.

خاصة بعد أن وصل القسط الشهري إلى مبلغ كبير إضافة إلى ١٠بالمئة دفعة أولى مما سيرتب أعباء مالية كبيرة ولا يمكن لأي عامل تحملها الأمر الذي سيؤدي بالمطلق إلى تنازل العامل عن مسكنه لعجزه عن تسديد الأقساط الشهرية المترتبة عليه أو الانسحاب وبكلا الحالتين الخاسر الوحيد هو العامل وستذهب المساكن إلى التجار.

موضحاً أنه عام ٢٠١٢ تم توزيع ١٢٦ شقة من مشروع السكن العمالي على أن يتم متابعة المشروع إلا أنه حتى تاريخه لم تتم إشادة أو تسليم أي مشروع جديد من السكن رغم أنه جرى لحظ أرض في سليم ضمن مشروع السكن الشبابي والعمالي لإشادة السكن العمالي وحتى اللحظة لم يتم العمل به لافتا أنه ومن خلال المتابعة مع وزارة الأشغال العامة والإسكان أفادت بأنه سيتم تأمين السكن للعمال من حصص السكن الشبابي التي يتم بناؤه حالياً إلا أن هذه الوعود لم تتم ترجمتها على أرض الواقع.

وأكد الحجلي بأن كثيراً من العمال بنوا أمالهم وطموحهم على مشروع السكن العمالي ورغم الظروف الاقتصادية القاهرة ما زالوا ملتزمين بدفع الأقساط، موضحاً أن الاتحاد ليس على اطلاع على عدد العمال الذين ما زالوا ضمن قائمة التخصيص لأن من يتابع عملية استلام الأقساط هي مؤسسة الإسكان ومهمة الاتحاد انحصرت بعملية تقديم ثبوتيات العمال ممن ثبتوا عدم امتلاكهم لسكن وعدم قدرتهم على تأمينه.

خلل ممن يصيغ التشريع أدى إلى وجود تشريعات خرساء ومعطلة

النحيلي لـ«الوطن»: ممارسات للسلطة الإدارية تقيد حق الصحفي

إعطاء أصحاب السلطة صلاحيات تتجاوز الحدود والرسائل الدستورية يؤدي للخلل

| محمد منار حميجو

رأى عضو المحكمة الدستورية العليا سعيد النحيلي أن هناك ممارسات تصدر عن السلطة الإدارية عن قرارات إدارية تمس حق المواطن والصحفي في الإعلام ولاسيما الصحفي الذي هو الطرف الإيجابي في نقل المعلومة: مضيفاً: يتم تقيد الطرفين لدرجة مصادرة هذا الحق.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» دعا النحيلي إلى إيجاد تأطير قانوني وأن يكون هناك التزام به ليمارس كل ذي حق حقه وذلك بعدم فرض أي معلومة على الصحفي أو تقيده بها لكيلا تتبخر فتتحول إلى معلومة ضعيفة.

وأضاف النحيلي: من الواجب على الصحفي بمهنيته أن يكون قادراً على ممارسة حقه الإعلامي، مؤكداً أن هناك خللاً ممن يصيغ التشريع ما أدى إلى وجود تشريعات خرساء ومعطلة قبل أن تولد.

وبين النحيلي أن كل تشريع يجب أن يعكس احتياج المجتمع كل حسب الاختصاص سواء في المجال الاقتصادي أو الثقافي أو التعليمي أو الصحي، مضيفاً: كل هذه الأمور إن لم يعكسها التشريع بشكل صحيح فهو معطل ومعرقل أكثر من أن يكون مطوراً.

وأشار النحيلي إلى العملية الفنية في صياغة القوانين، معتبراً أنه أحياناً يتم اختيار كلمات في متن التشريع تعطي المعنى غير المراد به في القانون، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك استعانة دائمة بفنيين متخصصين في عملية الصياغة لكيلا نصل لهذه المرحلة.

أحياناً تختار كلمات في متن التشريع تعطي معنى غير مراد بالقانون

وأوضح النحيلي أن وزارة العدل ليست المخولة الوحيدة في مشاريع القوانين بل هي تخص السلطة التنفيذية برمتها، مشدداً على ضرورة إعطاء مرحلة التحضير والوقت الكافي وخصوصاً فيما يتعلق بالبحث عن الكوادر أثناء تشكيل اللجان وضرورة أن تتمتع بالخبرة والوعي والتدريب الكافي على وضع التشريع.

ورأى النحيلي أنه حينما يتم إعطاء أصحاب السلطة في التشريعات والقوانين صلاحيات تتجاوز الحدود والرسائل الدستورية فهذا يؤدي إلى الخلل.

وقال النحيلي: إن الحلول تكمن في تفعيل دور المؤسسة وليس الأشخاص وأن نحكم عقولنا والمنطق وسيادة القانون.

وأكد النحيلي أن بعض السلطات الإدارية التي تتولى عملية تنفيذ القانون أحياناً لا تحترم القوانين مضيفاً: حينما أقول إن السلطة الإدارية لا تحترم القانون فهي تعمل وفق إرادتها بعيداً عن المشروعية وهي القانون، مشدداً على ضرورة الالتزام بالمشروعية التي وضعها المشرع لسيادة القانون.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدستورية العليا بين النحيلي أن مهمتها حماية الدستور والإجابة عن المخاطبات التي تأتي من السلطات حول مواضيع معينة تتعلق بمطابقة النص مع الدستور، إضافة إلى الطعون المقدمة من المواطنين حول مطابقة القرار القضائي الصادر بحقهم مع الدستور.

وأكد النحيلي أن هناك استقلالية واضحة بين السلطتين التنفيذية والقضائية سواء في الدستور أو حتى على أرض الواقع مؤكداً أن الدستور صان هذه الاستقلالية ما بين السلطتين باعتبار أن القاضي يمارس كامل صلاحياته في الفصل في الدعاوى المنظورة أمامه سواء المدنية أم الجزائية.

باصات حمص لا تكفي

| حمص - نبال إبراهيم

أوضح المهندس علي الحسين مدير شركة النقل الداخلي بحمص في تصريح لـ«الوطن» أن الشركة تستثمر ٧٧ باصاً لتخديم عشرة خطوط بالمحافظة وهذا العدد غير كاف، مبيناً أن هناك توجهاً واهتماماً من رئاسة الحكومة ووزارة الإدارة المحلية والمحافظة لزيادة عدد الباصات.

وأشار الحسين إلى أنه في حال تم تأمينها سيكون هناك إمكانية لدعم جميع خطوط المدينة إضافة لإمكانية دراسة دعم بعض الخطوط خارج المدينة بحسب الحاجة، لافتاً إلى أن الشركة شاركت بجميع الأعمال والفعاليات في المحافظة خلال السنوات السابقة كإعادة المهجرين ونقل الطلاب أثناء الامتحانات.

وبرر الحسين رفع التعرفة مؤخراً بأنه تم بناء على قرار المكتب التنفيذي لكل وسائط النقل، مبيناً أن الشركة تقوم بإصدار بطاقات اشتراك سنوية ونصف سنوية وشهرية مخفضة تستخدم على جميع الخطوط التي تعمل عليها باصات الشركة حيث يبلغ سعر البطاقة السنوية ٩ آلاف ليرة سورية ويطبق عليها تخفيض ٢٥٪ للطلاب والعسكريين ومن بلغ الستين عاماً من العمر، بينما يطبق عليها تخفيض ٥٠٪ لذوي الشهداء والجرحى والمعوق ومرافقه وهذه التخفيضات تنطبق على جميع البطاقات بما فيها نصف السنوية والتي تبلغ قيمتها ٤٥٠٠ ليرة سورية والشهرية التي تبلغ قيمتها ١٢٠٠ ليرة سورية.

إعفاء مدير عام الحبوب

| عبد الهادي شباط

أصدر رئيس مجلس الوزراء أمس قراراً يقضي بإنهاء إسناد وظيفة المدير العام للمؤسسة العامة للحبوب للمهندس ماجد الحميدان وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن هذا القرار عبارة عن حالة تغيير طبيعية ولدفع العمل للأمام وفسح المجال للإدارات الشابة وأنه يترافق مع حالة إعادة هيكلة المؤسسة وقطاع الحبوب الذي بات شبه منجز.

استيراد ٢٥٠٠ طن لتشغيل معمل أسمدة حمص

| طرطوس- محمد حسين

في متابعة لموضوع السماد والباخرة التي تأخر تفريغها في مرفأ طرطوس أكد رئيس اتحاد فلاحي طرطوس مضر أسعد أن الباخرة أفرغت حمولتها بالكامل وتم توزيع السماد وفق الخطة لجميع فروع المصرف الزراعي في المحافظة، موضحاً أنه تم إضافة ٢٠٠ طن من السماد لمزارعي التبغ في القدموس بسبب التوسع في زراعته..

وأشار رئيس اتحاد فلاحي طرطوس إلى أن الجمعيات الفلاحية استجرت كامل مخصصاتها رغم التأخر في وصول السماد وكذلك المزارعون استلموا مخصصاتهم ومن لم يستلم فعليه مراجعة جمعية الفلاحين أو الوحدة الإرشادية في منطقته للقطاع الخاص.

وعن الأضرار التي حدثت خلال الرياح الشديدة التي ضربت المحافظة بيّن رئيس اتحاد فلاحي طرطوس أن الأضرار بسيطة وخاصة في البيوت البلاستيكية على الساحل.. أما فيما يخص التعويض عن الأضرار التي أصابت أشجار اللوزيات والتفاحيات والتبغ بسبب تساقط حبات البرد خلال الشتاء الفائت فبيّن مضر أن الأضرار تم إحصاؤها ودراستها وإقرارها في ٢٨ كانون الأول ٢٠١٦ وتم رفعها للجهات المعنية وقيمتها تصل إلى ٢٢ مليون ليرة ونحن بانتظار الموافقة والتمويل لعرضها على المزارعين المتضررين.

وعن إمكانية تكرار هذه المشكلة في المواسم المقبلة أوضح رئيس اتحاد فلاحي طرطوس أن وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أكد لنا أنه يمكن للجنة الزراعية الفرعية توزيع السماد للمحاصيل التي هناك ضرورة لتخصيصها وفق المساحة والحاجة الفعلية وبالتنسيق بين مديرية الزراعة والاتحاد العام للفلاحين وفروع المصرف الزراعي التعاوني في كتابه رقم ٨٦/أ. م تاريخ ١٣ نيسان ٢٠١٧ الذي يتضمن أيضاً الإشارة إلى أن مؤسسة التجارة الخارجية أعلنت وبالسرعة الكلية عن استيراد كمية ٢٥٠٠ طن لزوم الخطة الزراعية لموسم الصيف بالتزامن مع وجود مساع لتشغيل معمل الأسمدة في حمص.

ويذكر أن باخرة السماد التي أصبحت قضيتها معروفة وكتبنا عنها في «الوطن» تأخرت حتى وصلت إلى المرفأ ثم تأخر تفريغها نحو ٤٠ يوماً على حين كان المزارعون بأشد الحاجة للسماد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مواسمهم في موسم مطري واعد ومبشر!

تفاوت وزن معدن الأسطوانات يتسبب بنقص كمية الغاز

| درعا - الوطن

تتكرر شكوى المواطنين في محافظة درعا من نقص كمية الغاز السائل في الأسطوانات المنزلية، وأشار بعضهم لـ«الوطن» إلى أن هناك أسطوانات تدوم في الخدمة لعدة أيام أكثر من أخرى مستغربين حدوث ذلك ومتسائلين: إذا ما كان هناك تلاعب أم شيء آخر؟ على حين لفت آخرون إلى أنهم وبالتدقيق لاحظوا أن الأسطوانات ذات المنشأ الوطني هي التي تدوم أكثر على عكس ذات المنشأ الخارجي، وطالبوا جميعاً بضرورة حل المشكلة وإنصافهم بالحصول على الكمية المحددة بـ١٠ كيلو غرامات غاز في مختلف الأسطوانات مهما كان منشؤها.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير فرع محروقات درعا المهندس حسن السعيد أن تعبئة الأسطوانات تتم في وحدة تعبئة الصنمين المتنقلة وهي تحتوي على قبان يدوي يعمل على مبدأ الوزن القائم، الذي يسبب المشكلة هو وجود تفاوت بين أوزان معدن الأسطوانات المتداولة، حيث يوجد ما نسبته من ٥ إلى ١٠ بالمئة من الأسطوانات وزنها فارغة من السائل من ١٤,٥ إلى ١٥ كيلو غراماً وهي من منشأ خارجي متنوع وما نسبته ٩٠ إلى ٩٥ بالمئة وزنها فارغة ما بين ١٤ إلى ١٤,٤ كيلو غراماً منشؤها محلي، وباعتماد الوزن القائم الذي يتم الالتزام به والمحدد من الوزارة بمقدار ٢٤,٤ كيلو غراماً زائد ناقص ١٠٠ غرام تخرج الأسطوانات ذات وزن المعدن الأقل بكمية الغاز النظامية على حين تخرج ذات وزن المعدن الأكثر بكمية غاز أقل، وللتخفيف من منعكسات هذه المشكلة على المواطن يتم قدر المستطاع وعلى الرغم من ضغط العمل في وحدة التعبئة فرز الأسطوانات عن بعضها وتعبئة القسم ذي وزن المعدن الأكبر بالحد الأقصى المسموح به الذي لا يمكن تجاوزه والبالغ ٢٤,٥ كيلو غراماً، علماً أن هذه المشكلة لم تكن موجودة عندما كانت وحدة التعبئة الإلكترونية في منطقة غرز في الخدمة وقد خرجت منذ عدة سنوات لوجودها في منطقة ساخنة، ولفت السعيد إلى أن الحل النهائي للمشكلة يكمن حصراً بسحب الأسطوانات ذات المعدن الثقيل من التداول وخاصة أن نسبتها قليلة تتراوح بين ٥ و١٠ بالمئة.

يعمل في الدواجن حوالى مليوني سوري

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد المشاركون في أعمال المؤتمر العلمي الأول للرابطة السورية لطب الدواجن أهمية تسليط الضوء على صناعة الدواجن في سورية، ودورها في تحقيق الأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني.

وقال معاون وزير الزراعة المهندس أحمد قاديش: إن قطاع الدواجن من القطاعات التي حظيت باهتمام حكومي كبير، وإن وزارة الزراعة أجرت المسوحات المصلية والدراسات الوبائية للاطلاع الدقيق على الواقع الصحي لقطعان الدواجن والتأكد من خلوها من الأمراض، وإجراء مسوحات تهدف إلى دراسة مستوى الأجسام المناعية بعد التحصين والتأكد من نجاح عملية التحصين.

وبين قاديش أن عدد الاختبارات المنفذة خلال العام ٢٠١٦م بلغ نحو ١٢٤٦٣ اختباراً بالمخبر المركزي للوزارة و٩١٨٠ اختباراً بالمخابر الفرعية بينما بلغت كمية لقاحات الدواجن المنتجة بالوزارة وبخبرة وطنية ١٦٥ مليون جرعة لقاح.

بدوره أكد نقيب الأطباء البيطريين في سورية الدكتور سمير إسماعيل أن قطاع الدواجن من القطاعات المهمة ويساهم بتأمين ٤٠ بالمئة من الأمن الغذائي ويعمل به أكثر من مليوني شخص وقد تضرر كثيراً من هذه الحرب الإرهابية التي تشن على سورية.

وقال: إن إلغاء الحصرية باستيراد أعلاف الدواجن وبعض الضرائب على تربية الدواجن ساهم بتحسن نسبي في هذا القطاع حيث انخفض سعر طن العلف أكثر من ٥٠ ألف ل.س.

من جهته بين رئيس الرابطة السورية لطب الدواجن الدكتور غسان هلالي أن إحدى أهم المهام العلمية للرابطة تسليط الضوء على أبرز المستجدات والتطورات في طب الدواجن، ودعم قطاع الإنتاج الحيواني، لتحقيق هدف أساسي هو دعم الأمن الغذائي وتأمين سلامة الغذاء وحماية وسلامة البيئة التي يعيش فيها.

وأما الدكتور إياد العبد الله مدير منشأة دواجن حماة فقد أكد اتخاذ جملة من الإجراءات في المنشأة، بهدف زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وتحسين جودة المنتج من خلال اتباع برامج التغذية والخلطة العلفية واللقاحات بشكل علمي وصحيح.

إضافة إلى إجراءات الحجر الصحي المشددة والتعقيم الدوري للمنشأة الأمر الذي أدى إلى الاستمرار بإنتاجية قطعان الدجاج في المنشأة أكثر من العمر المحدد لها وزيادة نسبة الإنتاج.